

## الخصوصية بين الضرورة الاقتصادية و حق العمل

## ملخص:

الخصوصية في مفهومها العام هي التنازل عن المؤسسات العمومية للقطاع الخاص بإحدى الطرق المنصوص عليها في هذا النظام الاقتصادي الذي تعمم في كثير من الدول سواء الصناعية منها أم من هي في طريق النمو. وتعتبر الخصوصية كضرورة اقتصادية لما توفره من تنافس في إطار الاقتصاد الحر و توفير الثروة للبلدان إلا انها من جهة أخرى مضرّة بحق العمل بسبب التسريجات العمالية من طرف أرباب العمل الخواص مما خلق مشكلة اجتماعية تتمثل في البطالة رغم الإجراءات القانونية التي اتخذتها الدول للتقليل منها.

## قرين الطاهر

كلية الحقوق  
جامعة الإخوة منتوري  
قسنطينة

## مقدمة:

**مما** لا شك فيه أن تغيير الإتجاه السياسي لكل دولة له تأثير مباشر على تغيير النظام الإقتصادي القائم في تلك الدولة نظرا للعلاقة الوطيدة بين الإقتصاد والسياسة من جهة، والتأثير المتبادل بينهما من جهة أخرى كما أن لذلك انعكاس واضح على المجتمع وعلى الأفراد داخل هذا المجتمع من خلال علاقتهم المباشرة مع الدولة وأجهزتها السياسية والاقتصادية (1).

لقد ظهر جليا تحول كثير من سياسات الدول في الفترة الأخيرة من النظام الإشتراكي إلى النظام

## Abstract :

Privatization between economic necessity and the right to work privatization in the general concept is the waiver of the public institutions to the private sector in one of the methods set out in this economic system that is circulated in many States, whether the industrial ones, or are in the path of growth.

Privatization is an economic necessity for competing in the framework of the free economy and provide the wealth of the countries, but on the other hand, harmful to the right to work because of dismissals and Labor Party employers and creating a social problem of unemployment and despite the legal measures taken by States to reduce them.

الرأسمالي أو ما يعرف بنظام الاقتصاد الحر ، وتطبيقا لذلك تم إعتناق نظام الخصوصية سواء في الدول الرأسمالية ( مثل فرنسا وبريطانيا اللتان تراجعتا عن التأميم وشرعتا في الخصوصية للمؤسسات العمومية ) أو في الدول النامية مثل مصر و الجزائر اللتان كان نظامهما الإقتصادي اشتراكيا لفترة طويلة من الزمن (2).

لقد أثارت الخصوصية جدلا كبيرا وانقسمت الآراء حول تأييد الفكرة أو رفضها وكل اتجاه له حججه في ذلك و المهم من هذا و ذلك أن الخصوصية تدعو إلى تقليص حجم الدولة اقتصاديا وترك مجال ذلك للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الوطنية للدول (3)

كما أن العامل المشجع للخصوصية هو ضغط المؤسسات الدولية على الدول من أجل ترك المجال للإفراد لمواجهة التحديات والمنافسة الحرة الدولية وتشجيع الرأسمال الوطني للإستثمار،ولذلك سنناقش من خلال هذا المقال هذه الجوانب بنوع من التفصيل خاصة من حيث تأثير هذه الخصوصية على القوة العاملة في المجتمع و أثرها على حماية حق العمل المكرس في المواثيق الدولية والوطنية ،وذلك ضمن المباحث و المطالب التالية .

### المبحث الأول

#### مفهوم الخصوصية

لقد ظهرت الخصوصية كسياسة اقتصادية وكانت العديد من الدول تطبقها في عديد القطاعات الإقتصادية نظرا لنجاحها في كثير من الدول المتقدمة التي حققت معدلات نمو مرتفعة ، الشيء الذي جعل كثيرا من الدول التي يغلب على اقتصادها القطاع العام اتباع هذه السياسة ، ضف إلى ذلك مشكلة الديون الخارجية ووجود هذه الدول في حاجة ماسة للمساعدات المقدمة من المؤسسات الدولية (4) . إن المساعدة المقدمة من هذه المؤسسات غالبا ما تكون مشروطة بتطبيق اصلاحات في القطاعات الإقتصادية وتطبيق سياسة الخصوصية التي تعني انحصار دور الدولة المباشر في النشاطات الإقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص في جميع أوجه النشاط ضمن ضوابط وفي اطر قانونية منظمة (5) . ويذهب رأي إلى القول بأن مفهوم الخصوصية- وهو رأي في نفس الاتجاه الأول - هو إعفاء الدولة من بعض المسؤوليات و بعض الأموال و التعهد بها إلى القطاع الخاص ، و هي فكرة اعتبرها البعض ثورة مضادة لفكرة التأميمات التي حدثت في نهاية الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي (6) .

#### 1/ المطلب الأول

##### تعريف الخصوصية

لقد استخدمت كلمة الخصوصية لأول مرة في بريطانيا بداية الثمانينات وذلك بعد قدوم المحافظين وإدارة الحكومة لسنة 1979 وهي أول حكومة تتبنى هذه السياسة وانتقل فيما بعد هذا المفهوم إلى دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ، وطبق بأساليب وطرق مختلفة، ومصطلح الخصوصية دون في قاموس WEBSTER عام 1983 مترجم عن الكلمة الإنجليزية PRIVATIZE وعن الفرنسية PRIVATISATION ، و في الجزائر ترجم إلى الخصوصية بينما نجد دول المشرق العربي تطلق عليه كلمة الخصخصة ، و القطر التونسي - التخصيص- (7)، ويعرفها البنك الدولي بما يلي : ( أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة أوتملكها ) .

أما تعريف مدير المركز الإقتصادي للنمو الإقتصادي فيذهب إلى القول بأنها ( تعاقد أو بيع مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف في القطاع الخاص (8) وحسب رأينا من خلال إستعراض مجموع التعاريف فإننا نميل إل الرأي العام القائل بأن الخصوصية هي التخلص من القطاع العام وتخليه عن تسيير الإقتصاد إلى القطاع الخاص قصد تطوير النمو الإقتصادي وانعاشه ، كما أن الخصوصية هي تعبير واضح عن فشل السياسات الاقتصادية للقطاع العام والأداء السيئ في التسيير لذلك كان لا بد من

إعطاء فرصة للقطاع الخاص حتى يكون له دور في التنمية الاقتصادية و التقليل من البطالة داخل المجتمع .

إن هذا الإتجاه جاراه بيار مونيك ماييه 1970 عندما عرف القطاع العام بأنه ( مجموعة من المنظمات الموزعة حسب فئتين ذات تركيبة مختلفة جدا من حيث القانون الأساسي و الطابع الإقتصادي لها ويعني بذلك الإدارة و المؤسسات العامة)(9) إن هذا المعنى يجرننا حتما إلى اعتناق النظام الإقتصادي الرأسمالي و لذلك استوجب إعادة هيكلة الإقتصاد من حيث إعفاء الدولة من ممارسة النشاط الإقتصادي أو على الأقل إعفاؤها من بعض أوجه النشاط بمعني إعادة هيكلة دور الدولة الإقتصادي ونقل حقوق الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بتمليك هذا القطاع المؤسسات والمشروعات بعدما كانت تابعة للدولة (10) .

## 2/المطلب الثاني

### نشأة الخصخصة

تذهب بعض الدراسات إلى أن أول من تكلم عن الخصخصة هو العلامة بن خلدون عندما أشار إلى نمط الإنتاج الخاص في مقدمته و أكد على أهمية اشتراك القطاع الخاص في الإنتاج و ذلك منذ أكثر من ستمائة عام (11) ثم جاء ادم سميت في كتابه المشهور ( ثروة الأمم ) المنشورة سنة 1771 إذ قال بالإعتماد على قوى السوق و المبادرات الفردية كل ذلك من أجل تحسين وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وكذلك تقسيم العمل و التخصص فيه (12) .

وفي العصر الحديث فقد ظهرت فكرة الخصخصة من خلال الكتابات التي قدمها عالم الإدارة بيتر دراكر سنة 1968 و تطبيقها في نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية شيلي سنة 1973 ، أما في أوروبا فقد عرفت تطبيقاتها في عهد رئيسة الوزراء البريطانية ما رفرين تاتشر و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1979- 1982 و قد صاحب هذه العملية جدل إعلامي و نقاشات كثيرة و أفتت معارضة شديدة من حزب العمال إلا أن رئيسة الوزراء البريطانية أمضت بعزيمة صلبة في تطبيق سياسة الخصخصة التي إمتدت فلسفتها من أفكار الإقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين ما فتئوا يدعون إلى إقتصاد السوق و النظام الإقتصادي الحر قوامهم في ذلك إفساح المجال أمام القطاع الخاص و الانفتاح عليه و إفساح المجال له للقيام بدوره الأساسي في الإقتصاد الوطني (13)، وفي فرنسا هبت رياح الخصخصة بداية من 1980 اقتداء ببريطانيا إذ أبدى اليمين الفرنسي ترحيبه بالبرنامج البريطاني ، ويتولى إئتلاف الليبراليين مقاليد السلطة في 1980 قررت الحكومة إصلاح الإقتصاد و كان من بين برنامج الإصلاح الإقتصادي إرجاع الشركات المؤمنة سنة 1981- 1982 من قبل الحكومة الإشتراكية إلى أصحابها كما تم خصخصة البنوك و شركات التأمين ، و بعد ذلك صدر القانون رقم 86 لسنة 1986 و إعلان مبادرة الخصخصة و نص هذا القانون في المادة الخامسة منه أنه على الحكومة سلطة تحديد إجراءات التحول إلى القطاع الخاص خلال ستة أشهر من تاريخ نشر القانون، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت هذه الفكرة (الخصخصة) تجد طريقها إقتداء بما حصل في بريطانيا و ذلك عند ما بدأ المثقفون المحافظون بداية الثمانينيات يحاكون النموذج البريطاني إذ وضع سافاس هافس ( وهو مساعد وزير السكان و التعمير في إدارة ريقن ) كتابه الخصخصة باعتبارها وسيلة بارزة و هامة للإدارة ، كما دعت من جهة أخرى لجنة "جريس" الخاصة بتقليص التكاليف - تخفض قوائم المرتبات و الأجور بالإستغناء عن نصف مليون وظيفة و هو ما يمثل تقريبا سدس الوظائف و تعويضها بنظام تعاقد مع القطاع الخاص لأدائها رغم أنها وظائف حكومية و شهدت فترة الثمانينيات إنشاء مراكز بحوث و دراسات كما اهتمت المؤسسات الدولية بفكرة الخصخصة و قد أعلنت وكالة المعونة الأمريكية بواشنطن سنة 1981 عن قيام مبادرة المشروع الخاص و تم إنشاء إدارة مكلفة بالمشروعات الخاصة مهمتها اقتراح الأفكار لتشجيع القطاع الخاص و تقديم الخبرة و المعونة له و المشورة إلى الربط بين المساعدات المعنوية و الجهد المبدول للتحول إلى القطاع الخاص (14).

أما في الجزائر فقد أنشأت الشركات و المؤسسات العامة من اجل الإستجابة للأهداف السياسية والإقتصادية التي وضعتها الدولة ، خاصة إذا علمنا أن الجزائر استقلت حديثا وورثت اقتصادا هزيبا وانعدام البنية التحتية للإقتصاد الوطني و كذلك الهياكل الإقتصادية الموروثة عن الإستعمار ، لذلك كان لزاما على الدولة أن تسلك النظام الإشتراكي ( تمتلك وسائل الإنتاج ملكية جماعية حتى يمكنها فرض سيطرتها و التحكم في تسيير هذه المؤسسات )، إلا أنه وبحلول السبعينيات من القرن الماضي أصبحت هذه الشركات و المؤسسات العامة عبارة عن مؤسسات اجتماعية وليست اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية و ذلك من خلال جعلها وسيلة لإمتصاص البطالة و قد اتضح ذلك من خلال ميثاق و قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات و الفلسفة التي إعتماها .

إن تجربة الجزائر في هذا الشأن لم تثمر و مع منتصف الثمانينيات بدأت رياح التغيير تهب و صدر القانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية و إعادة الهيكلة ، وبحلول سنة 1995 وجدت الدولة نفسها وجها لوجه أمام تحديات اقتصادية وسياسية كبرى، خاصة و الدولة تمر بوضعية أمنية صعبة جدا أثرت تأثيرا سلبيا على الإقتصاد و المجتمع كما كان على المسؤولين أنداك إلا اتخاذ قرار سياسي يهدف إلى خصوصية المؤسسات التابعة للقطاع العام و صدر الأمر رقم 95- 22 بتاريخ 1995/08/26 يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، وقد نصت المادة 2/1 منه على أن الخصوصية تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد في تحويل الملكية أو تحويل التسيير من مؤسسة عمومية إلى القطاع الخاص (15) .

### 3/المطلب الثالث

#### النظم القانونية للخصوصية

لم تعرف الخصوصية نظاما قانونيا موحد في جميع الدول – و إن كان مفهومها واحد- بل تنوعت بحسب النظام الإقتصادي و السياسي لكل دولة وكذا الدافع أو الدوافع المؤدية إليه .

#### الفرع الأول : نظام الخصوصية في فرنسا :

فإذا أخذنا النظام القانوني للخصوصية في فرنسا مثلا نجد هذا البلد طبقة من خلال خصوصية المؤسسات العامة تدريجيا للوصول إلى إعتناق المشرع الفرنسي لهذه الفكرة (16) و مفادها تخطي دور الدولة التقليدي المتمثل في امتداد الأموال بمختلف القطاعات لضمان الأمن الداخلي و الخارجي إلى مرحلة أخرى تزيد فيها من فعالية هذه الأجهزة إذ بدأت تهتم بمختلف الأنشطة و الممارسات المتعلقة بالمواطنين (كالخدمات التعليمية، والإنتاجية) إلى التخلي عن هذه الفكرة- كما سبق وأن أشرنا- منذ 1981 إلا أن اصول الفكرة بدأت مع دستور 1958 الذي أجاز تأميم وخصوصية المؤسسات على حد سواء ، و قد نصت المادة 9/34 منه على أنه " يحدد القانون القواعد المتعلقة بتأميم المشروعات ، و نقل ملكية المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص (17) .

لقد استمر الوضع على حاله إلى غاية 1986 أين صدرت قوانين الخصوصية و كان للقضاء و المشرع دور هام في إبراز هذا النظام و سنلخص ذلك كمايلي :

- دو القضاء الفرنسي : لقد كان دور المشرع الفرنسي في بداية الأمر متذبذبا و مترددا في دعمه لسياسة الخصوصية حتى عام 1986 إلا أن ذلك لم يطل بعد أن كشف القضاء في التمهيد لإعتناق هذه السياسة و صدر القانون السالف الذكر سنة 1986 بالسماح للحكومة و الترخيص لها بإتخاذ إجراءات متعددة ذات طابع إقتصادي و إجتماعي و هو القانون 86/397 بتاريخ 1986/07/02 ثم صدر قانون اخر رقم 86/912 بتاريخ 1986/08/06 يتعلق بأساليب و نماذج تطبيق الخصوصية التي قررها القانونين (18)

إن الحكومة الفرنسية ظلت تعاني الفراغ التشريعي رغم ما صدر من قوانين و بقيت تلجأ دائما إلى ما يعرف بإلغاء التأميم الخفي إلى أن صدر نص قانوني جديد هو قانون الإدخار رقم 416 بتاريخ 17 نوفمبر 1978 و الذي وضع تنظيما تشريعيًا لذلك إذ قررت المادة 67 منه حسم النزاع حول دستورية قرارات الحكومة بإلغاء التأميمات من عدمها و أكد دستورية هذه القرارات و عدم أحقية الطعن فيها

بشأن ضبط النظام الإقتصادي قبل نفاذ قانون الخوصصة رقم 793 لسنة 1986 على أن تحوز هذه القرارات حجية الشيء المقضي به وهذا هو النص كما ورد LES OPERATION DE- TRANSFERT DE PROPRIETE D'ENTREPRISES DU SECTEUR PUBLIC AU SECTEUR PRIVE INTERVENES AVANT L'ENTREE EN - VIGUEUR DE LA LOI N ° 86 - 793 DU 2 JUILLET 1986 - GOUVERNEMENT A - PRENDRE - DIVERSES - AUTORISANT LE MESURES - D'ORDRE ECONOMIQUE ET SOCIAL - NE PEUVENT ETRE LE GISLATIVE IL NE PEUT - AUCUN CAS ETRE - PORTE ATTEINTE - A L'AUTORITE DE LA CHOSE JUGEE.

وعليه فقد تعددت اتجاهات القضاء الفرنسي بشأن خوصصة المؤسسات العامة في المرحلة السابقة على صدور قوانين الخوصصة سنة 1986.

ومن جهة نجد المجلس الدستوري قد أضفى الشرعية على تصرفات و قرارات الحكومة بخصوص المشروعات العامة إلا أنه أحيانا نجده يمنع تطبيق فكرة التحول للقطاع الخاص .

- دور مجلس الدولة في رقابة قرارات الخوصصة :

إن مجلس الدولة الفرنسي من جهة يتمتع بدور الرقابة على قرارات الحكومة الفاضية بالخوصصة للتأكد من مشروعيتها والسبب الدافع لهذا التحول-وكذلك الهدف منه- يدخل تحت رقابته عيب الاختصاص وذلك تأكيد المطابقة على هذا الإجراء لنص المادة 34 من الدستور أو عدم المطابقة ، إلا أننا يجب أن نميز بين موقف مجلس الدولة قبل صدور قوانين الخوصصة سنة 1986، و موقفه بعد صدورها .

ففي المرحلة الأولى السابقة على صدور تلك القوانين إتسم مجلس الدولة في هذه المرحلة بقلة أحكامه في مواضيع نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، إلا أن أحكامه و على فلتها وصفت بأنها غنية بتلك المبادئ المفرقة بين القطاعين و بين فكرة التحول ، كما عالجت مشكلات الخوصصة الخفية التي ظهرت على مراحل و في هذا الصدد تبنى مجلس الدولة الفكرة الداعية لتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص و صدر بشأن ذلك حکمان هامان بتاريخ 1978/11/24 الذي حدد بموجبيهما موقفه لأول مرة من القطاع العام وضع فيهما الأساس القانوني الذي يرتكز عليه قانون المشروعات العامة وأعلن عن تطابق فكرة القطاع العام مع فكرة المشروع العام (19) .

- لقد خصص الحكم الأول لإنشاء وكالة الطاقة الذرية لمشروع " COGEMA " أما الثاني فخص موضوعه للترخيص المقدم لمؤسسة الأبحاث و النشاطات البترولية للمساهمة بكل ذمتها المالية في الشركة الوطنية للمنشآت الصحية (20) .

إن مجلس الدولة عمد أيضا من خلال هذا الحكم إلى تقديم تفسير للمفهوم القانوني المتعلق بتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص كما حرص مجلس الدولة الفرنسي على المراقبة الصارمة لكل التصرفات المتعلقة بالخوصصة المستمرة أو الرجوع للتأميم ، ومن اجل ذلك حرص على الرقابة الدستورية للقوانين الصادرة و قد أصدر مرسوما (21) قرر فيه تعديل النصوص المنظمة للرقابة بتاريخ 12 جويلية 1979 والتي كانت متضمنة في المرسوم الصادر في 4 مارس 1976 ونص هذا التعديل صراحة على ضرورة أن تكون أغلبية رأس المال في المشروعات العامة ملكا للدولة و هذا كشرط أساسي لنشأته واستمراره (22) ولم يكتف بذلك بل قضى بعدم دستورية قرار الحكومة بتنازلها عن جزء من القطاع العام للقطاع الخاص مهما كانت قيمة التنازل .

وبالرغم من قرارات مجلس الدولة و أحكامه الصادرة بخصوص رقابة أعمال الخوصصة و الحد من حرية الحكومة فإن تيار الفكر الإقتصادي الحر كان أقوى و ما يؤكد ذلك أن كثيرا من المشروعات العامة طالتها يد الخوصصة و بعد ذلك أصبحت المشروعات الخاصة أكثر إنتاجا و أعلى كفاءة من

المشروعات العامة ، وزادت توصيات صندوق النقد الدولي تشجيع اعتناق سياسة الخصوصية التي اعتنقتها كثير من الدول الصناعية و امتد تأثيرها لدول افريقيا و أمريكا اللاتينية بل و حتى الدول الاشتراكية كالصين مما دفع المشرع الفرنسي التحول نحو خصوصية المشروعات العامة.

المشرع الفرنسي وفكرة الخصوصية :

مما لا شك فيه أن المشرع الفرنسي قد تأثر بالسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة والرياح العاصفة للإقتصاد الحر التي دفعت أمامها كثيرا من البلدان لا اعتناق هذا المذهب ، ومن ثمة فإن المشرع الفرنسي اعتنق مذهب الخصوصية بموجب قوانين الخصوصية التي صدرت تباعا عام 1986 ومن أجل حماية استمرار علاقة العمل ، ظهر حليا و بموجب التحول نحو الخصوصية نشوء طائفة جديدة من العمال تخضع لأحكام قانونية جديدة لم يسبق لهم الخضوع لها في ظل ملكية المشاريع والمنشآت لصاحب عمل جديد .

إن صدور قانوني 2 جويلية و 6 أوت 1986 أصبح الأساس القانوني لتحول الملكية من المشاريع العامة إلى ملكية المشاريع الخاصة لا يتعارض مع الدستور بعد أن صحح المشرع الميكانيزمات و الآليات القانونية حتى تتماشى مع الوضع الجديد و هو ما أعلنه مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 1987/02/07 من أن الخصوصية التي نظمها قانوني 1986 تتفق مع نص المادة 34 من الدستور الفرنسي الصادر سنة 1958 (تمت الإشارة إليه سابقا)

لقد عرفت هذه الفترة ما يسمى بالتوجهات العامة لمشروع قانون إفتتاح القطاع العام (23) و كان واضعوا هذا المشروع يهدفون إلى سد الثغرة التشريعية الناتجة عن عدم وجود نص قانوني أو تنظيم قانوني من شأنه تسهيل التحول نحو الخصوصية دون مخالفة المادة 34 من الدستور التي سبقت الإشارة إليها ، إضافة إلى ذلك فقد إستند مشروع قانون الإفتتاح على المبادئ التي إستقر عليها القضاء الفرنسي – المجلس الدستوري و مجلس الدولة – و هو ما جعل للقضاء الفرنسي دورا هاما في إنشاء القواعد القانونية التي تؤكد التحول نحو خصوصية القطاع العام كما بين هذا المشروع التقسيمات التي صنفت طبقا لها المؤسسات والمشاريع العامة و جعلها فئات ، وجعل المشروعات التي تملكها الدولة عن طريق التأميم فئة أولى ، والتي تملك فيها الدولة 50 % فئة ثانية، والتي تملك الدولة فيها الأغلبية من رأس المال العام فئة ثالثة (24) .

الفرع الثاني: النظم القانونية للخصوصية في الدول النامية :

من المتعارف عليه أن أغلب الدول النامية اعتنقت المذهب الاشتراكي غداة استقلالها نظرا لما يقدمه هذا النظام للمجتمعات من مظاهر اقتصادية واجتماعية سمته امتلاك الدول لجميع وسائل الإنتاج أي سيادة القطاع العام على حساب القطاع الخاص .

إلا أن معظم هذه الدول ومنها الجزائر اضطرت إلى إتباع سياسة الخصوصية للقطاع العمومي مجارية بذلك رياح الإفتتاح الإقتصادي الحر الذي بدأ يسود معظم دول العالم تدريجيا نتيجة للشروط الإقتصادية التي وضعها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، هذه الشروط تمحورت حول تخلي الجزائر عن السياسة الإجتماعية التي تنتهجها في تسيير إقتصادها و التحول نحو إقتصاد السوق اذا أرادت مساعدة عملية من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، وقد صادف أن كانت الجزائر في تلك الفترة نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات تعاني اقتصادا مضطربا وانخفاضا حادا في مداخيل البترول ناهيك عن البطالة وقلة الموارد الإقتصادية و هذا نتيجة لسياسة الدولة الإجتماعية بداية الثمانينات التي اتخذت شعار من أجل حياة أفضل ، فكانت النتيجة إفراغ الخزينة العمومية واللجوء إلى الاستدانة من الخارج وعليه قبلت بكل شروط صندوق النقد الدولي من أجل جدولة ديونها .

لقد أدلى رئيس الحكومة الجزائرية آنذاك عبد الحميد ابراهيمي بحديث للتلفزة الجزائرية جاء فيه عن الخصوصية ((... لقد جاءت الخصوصية من برنامج صندوق النقد الدولي و البنك العالمي نتيجة لإعادة الجدولة ... وهي من البنك الدولي ... إن الخصوصية ليست اختيار نابع من الذات بل هي مفروضة من الخارج .... و الواقع أن الدولة هي السيدة لأن الخصوصية جاءت نتيجة لمفاوضات (25)

.... و أضاف بأن سوء التسيير في القطاع العام يجب أن يعالج من خلال تشخيص المرض لا الخصوصية .

إن تعليقا بسيطا على ماورد في حديث الدكتور عبد الحميد براهيمى وهو رئيس حكومة جبرنا إلى نفس الأسباب تقريبا حول سوء التسيير للقطاع العام و هو تقريبا نفس السبب الداعي للخصوصية في فرنسا إذ لم تسلم سياسة القطاع العام المؤمم في فرنسا مثلا وما نتج عنه من آثار سلبية نتيجة الإنتقادات إذ صدمت سياسة التصنيع بالقيود الخارجية وبالعجز ( كما حصل في الجزائر ) و نتيجة لذلك ظهرت الخصوصية في الأفق وقد تعددت مظاهر العجز في القطاع العام من عدة أنواع أهمها :

- زيادة عجز ميزانية الدولة الناتج عن دعم المؤسسات الخاسرة من طرف الدولة .
- عجز القطاع العام عن مواكبة التطور
- زيادة خسائر القطاع العام
- زيادة نسبة التضخم وزيادة عدد العمال في مؤسسات القطاع العام (26) .

إن تلك الأسباب السابق ذكرها تكاد تكون نفسها في الجزائر إذا ما استثنينا المدبونية التي كانت الجزائر متقلبة بها إلا أنه مع ذلك فإن نظرة الدول النامية لهذا الموضوع تختلف عن نظرة الدول المتقدمة أو المصنعة فالأولى ومنها الجزائر تنظر للخصوصية على أنها وسيلة أرحلا يمكنها من سداد ديونها أو تقليلها مع تخفيض نسبة البطالة ، والحد من العجز في الميزانية الناتج عن اضطراب وقصور أداء القطاع العام من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية في حين نجد الدول المتقدمة ترى بأن الخصوصية من شأنها الزيادة في كفاءة وفاعلية المؤسسات الإقتصادية وجودة الإنتاج (27) .

إن الخصوصية في الجزائر جاءت نتيجة لقرار سياسي تجسد هذا القرار بصدور الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26/08/1995 (28) المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، وقد نصت المادة 2/1 منه على أن "الخصوصية تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد في تحويل الملكية أو تحويل التسيير من مؤسسة عمومية إلى القطاع الخاص" وقد تضمن الباب الرابع من الأمر كليات وطرق الخصوصية وعددها على أنها تتمثل في التنازل عن طريق السوق المالية، أو يتم التنازل عن طريق المزايدة بمعنى بيع المؤسسة عن طريق المزاد العلني وهو شكل من الإشكال التي رأيناها في بعض الدول الأوربية ثم نجد خصوصية التسيير، وأخيرا عقد التراضي (29) .

#### المبحث الثاني

##### الدوافع والأساليب المؤدية للخصوصية

لقد أصبحت دول العالم كلها مهتمة بالنظام العالمي الجديد ومن ضمن بنوده التخلص من السياسات الإقتصادية الإجتماعية التي تكون الدولة بموجبه ربة عمل وتمتلك امتلاكا كليا للمؤسسات الفاعلة في الاقتصاد كل ذلك بفعل ضغط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إذ أصبحت دول العامل معنية بموضوع الخصوصية و الانتقال من إقتصاد القطاع العام إلى القطاع الخاص (30) ومما ساعد على ذلك انهيار قطب الإتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي سياسيا وسيطرة المعسكر الرأسمالي بصفة مفردة في تسيير العالم سياسيا وإقتصاديا (31) إلا أن هناك دوافع وأسباب للخصوصية نتعرض لها في حينها .

إن المتفحص للنشاطات التي عددها هذا الأمر وشملت الخصوصية نجدها تتعلق بالنشاطات التنافسية التابعة للقطاعات العمومية والمتمثلة خاصة في مجالات الدراسة والبناء والأشغال العمومية ، وكذلك القطاعات المتعلقة بالخدمات والسياحة كالفنادق وقطاع التجارة، ومجمل الصناعات سواء كانت تحويلية أو ميكانيكية أو كهربائية والنقل بجميع أنواعه، سواء كانت هذه المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وهو ما ذكرته المادة 2 منه (32) .

إن ما جاء به المشرع في المادة الثانية أعلاه لم يكن مطلقا بل جعل عمليات الخصوصية التي تمس المؤسسات المعنية مقيدة بشروط تتعلق إما بإصلاحها أو تحديثها وكذلك من أجل الحفاظ على مناصب الشغل المأجورة فيها أو بعضها، وهذه فكرة جديدة حرص عليها المشرع الا وهي عدم التفريط في

مناصب العمل وشاغليه من العمال وتركهم عرضة للبطالة التي قد يتعرضون لها بعد الخصوصية وصيرورة المؤسسة ملك شخص طبيعي خاص يتصرف فيها بكل حرية ، هذه الاستثناءات جاءت بها المادة الرابعة من الأمر ، كما أكملت المادة الخامسة بعدها المعنى الوارد بالمادة الرابعة وجعلت سلطة الخصوصية بيد الحكومة وضبط قائمة بالمؤسسات المعنية بالخصوصية وفقا لبرنامج معد مسبقا، ويكون ذلك عن طريق مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الهيئة المكلفة بالخصوصية.

لقد حددت الهيئة المكلفة بالخصوصية ونصت عليها المادة الثامنة من الأمر التي يكون من صلاحياتها التشاور مع وزراء القطاعات المعنية، هذه الهيئة المكلفة يحدث لديها مجلس الخصوصية يدعى "المجلس" ويتكون من سبعة إلى تسعة أعضاء ومن صلاحياته إقتراح التنازل و كلياته أو تدابير خصوصية التسيير عندما تبدو للمجلس أنها أكثر ملاءمة لحالة المؤسسة المعنية بالخصوصية وهما جاءت بها المادة الخامسة عشر .

### 1/ المطلب الأول

#### الدوافع الاقتصادية و المالية

سبق وان أشرنا إلى أن الدولة المعتمدة على الإقتصاد الحر تتميز بالمنافسة إذ بفعل ذلك ترتفع معدلات النمو و الكفاءة الاقتصادية كما تقدم خدمات جيدة و أسعار تنافسية تكون دائمة في خدمة المجتمع المستهلك ، لذلك نجد المجتمعات و الدول المعتمدة على القطاع العام تنتشر فيها البطالة والتضخم والعجز في الميزانية وسوء التسيير وقلّة المردودية بسبب السياسة الإجتماعية في التوظيف دون حاجة لليد العاملة الموظفة .

إن هذه الأسباب و غيرها أدت بالدول إلى اعتناق نظام الخصوصية للتخلص من العجز و الركود الاقتصادي والتخلص من الأعباء المالية وخاصة المديونية ولمعالجة هذه المديونية تكون للدول أسبابها المالية ودوافعها المقنعة لاعتناق الخصوصية للتخلص من العبء الملقى على عاتق الميزانية العامة محاولة منها تخفيف الانفاق العام ولا يتم ذلك إلا بالتخلص من الأنظمة العامة المكلفة وجعل القطاع الخاص يحل محلها ، وفي الخصوصية تجد الدولة تدفقا ماليا مناسباً من خلال بيع المؤسسات للقطاع الخاص و التخلص من الأعباء الكثيرة وخاصة اليد العاملة (33) .

### 2/ المطلب الثاني

#### الدوافع السياسية و الإجتماعية

كثيرا ما نجد الدول المعتمدة على القطاع العام في اقتصادها- وهي عادة دول ذات الاتجاه الاشتراكي - كما هو الحال في الجزائر سابقا - يعتمد ساستها وقادتها من مختلف مراكزهم على مناصبهم القيادية في تحقيق أغراضهم السياسية و الاجتماعية ، ولذلك فالإتجاه نحو الخصوصية من شأنه التخلص من هذه الصفة المقيتة إذ لم نقل أنها طفيلية على حساب المجتمع ، زيادة على ذلك يتم القضاء على الشعارات الجوفاء والوعود الكاذبة خاصة أثناء الحملات الإنتخابية خدمة لمصالحهم الشخصية ، كما يتحقق في ظل الخصوصية تحرر القرار الإداري من السيطرة المفروضة من الأجهزة الحكومية المركزية و تتحقق المرونة في التسيير و عدم التقيد بالاجراءات التي كثيرا ماتكون معرقله للعمل الإداري والاجتماعي ويفتح المجال أمام المبادرات الحرة في مجال الإقتصاد والأعمال وتبرز معه المواهب والكفاءات في مجال التسيير .

إن هذا التحرر و الاستقلال من استغلال بعض المناصب في أمور شخصية ومصالح ذاتية ضيقة ، لا يعني أن الخصوصية هي استقلال كلي عن الدولة بل أن القطاع الخاص يسير وقف المنظومة التشريعية للدولة ويخضع لقوانين الدولة كباقي الأجهزة الأخرى، وعليه فالدولة تبقى موجودة وقوية بقوانينها تطبق نسبة 51/49 وكل ما يتغير هو تغير فقط في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة (34) .

إلا أنه ومع ذلك فكثيرا ما تحتفظ الدولة لنفسها بأسهم مثل ما هو في الجزائر إذ تمتلك الدولة رأسمال الشركة 51% بينما تعود 49% للشركة الخاصة ، وأكما يسمية البعض "السهم الذهبي" وذلك حتى

تتمكن الدولة من السيطرة على مجلس الادارة أومراجعة قراراته حفاظا على حقوق المجتمع والعمال(35)

#### المبحث الثالث

##### أثر الخصوصية على حق العمل

إن حماية حق العمل كمبدأ أساسي لا يتحقق إلا بتدخل الدولة وفرضه في المجالات المفتوحة للشغل ولو أن النصوص التشريعية الموضوعة تنص على ذلك إلا أنه لا يكفي لتحقيقه ميدانيا الذي لا يتم إلا بتدخل الدولة وفرض سلطتها على أرباب العمل، كما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل مجتمع تسيطر عليه الدولة من خلال امتلاكها لوسائل الانتاج و الامكانيات الاقتصادية كما هو الشأن في ظل سيطرة الدولة على القطاع العام قبل تبني سياسة الخصوصية (36).

إن تأمين الحق في العمل وتوفير فرصه داخل المجتمع ولكل باحث عنه لا يتحقق في ظل نظام لا تمتلك فيه الدولة الوسائل الكافية لرسم سياسة شغل فعالة ولا يمكن لها ضبط مخطط للاستخدام كونها لا تمتلك مجالات العمل وهي المؤسسات القادرة على الشغل أو لا تمتلك ما يكفيها من هذه المؤسسات القادرة على استيعاب كل من هم في سن العمل .

#### 1/ المطلب الأول

##### الأوضاع القانونية للعمال في ظل الخصوصية

تعني الخصوصية في اغلب الأحيان تخفيضا حادا في عدد العمال داخل المؤسسات أيا كان نوعها وهذا كشرط مسبق قبل نقل ملكيتها وادارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ومن هناك يأتي تخوف الحكومات من تطبيق سياسة الخصوصية على إطلاقها لأن ذلك سيخلق أزمة حادة في البطالة يضاف إليه الضعف المستمر للنقابات العمالية المطلوبة نتيجة تقلص عدد الوظائف وعجز قوانين العمل السارية في الدولة عن تقديم ضمانات كافية للعمل داخل المؤسسات للحفاظ على مناصب عملهم ، لذلك يستوجب على الحكومات عند تبنيها لسياسات الخصوصية أن تمهد لها ببرامج لتعريف الرأي العام بها وبأهدافها و الآثار المترتبة عنها ، وكعمل أساسي أولى يستلزم القيام بالتفاوض مع العمال وتهيئتهم بهدف تخفيف المقاومة أو التقليل من حدتها يصاحب كل ذلك وضع الحلول المناسبة لما بعد الخصوصية .

لقد أكدت كل المواثيق الدولية حق الإنسان في العمل باعتباره حقا أصيلا وثيق الصلة بالحياة الكريمة للإنسان، كما أنه بالعمل تتحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ويعد العمل أحد الأسباب في بناء الشخصية الإنسانية ، وإعطاء قيمة للفرد في المجتمع من حيث جعله يشعر بأهميته داخل هذا المجتمع من خلال اسهامه في بناء اقتصاد هذا المجتمع و أنه ليس عالية عليه ، بل أنه يقدم للجماعة عمله وجهده كمساهمة في اشباع حاجيات هذا المجتمع (37).

إلا أن سلطة صاحب العمل الجديد لا تقيدها الإعتبارات الانسانية و القواعد الاخلاقية للابقاء على مناصب العمل ذاتها قبل الخصوصية بل كثيرا ما يعمد إلى تقليص هذا العدد والاستغناء على كثير من اليد العاملة بعد انتقال ملكية المؤسسة إليه خاصة بالنسبة للعقود المحددة المدة ، وفي هذا المجال ثار جدل فقهي وقضائي حول فاعلية قاعدة الإستمرار في العمل في ظل تطبيق الخصوصية (38) والسلطات الواسعة لصاحب العمل في التمسك بالأسباب الاقتصادية للإستغناء عن جزء من العمل داخل مؤسسته وعليه فقد ذهب رأي في الفقه(39)إلى القول بأن قاعدة استمرار عقود العمل لا تقدم -عمليا- ضمانات كافية وفعاله للعمل في حالة تغيير المركز القانوني لصاحب العمل لأن هذا الأخير سيلجأ لا محالة إلى الإستغناء عنهم أو على الأقل عن بعضهم متحججا بالأسباب الاقتصادية ولا يخضع في هذه الحالة إلا لبعض الإجراءات الشكلية والموضوعية للفصل لأسباب إقتصادية ومن بينها عدم ادخال تغييرات جوهرية على المؤسسة ، وعند وجود مثل هذه التغييرات يكون بإستطاعته فصل العمال ، وهنا يعتبر قد تحايل لإنهاء علاقات العمل التي كانت موجودة سابقا.

أما بالنسبة للقضاء فمع أن القاعدة المعمول بها هي بقاء علاقة العمل قائمة بين العامل و رب العمل حتى بعد تغير مالكيها وحتى و لو لم تكن هذه العلاقة تربط رب العمل الجديد مباشرة بالعامل أي الذي انتقلت

إليه المؤسسة بعد الخصوصية ، إلا أن القضاء الفرنسي حاول التوفيق بين الصفة التي اكتسبتها المادة L 122/12 (40) لتعلقها بالنظام العام وسلطة صاحب العمل في الإنهاء بالارادة المنفردة لعقد العمل غير محدد المدة ، حد كثيرا من نطاق تطبيق أحكامها على برب العمل الذي يملك إنهاء علاقة العمل ليس بالنظر إلى عملية التعديل في الهيكل القانوني للمؤسسة ، و انما بالنظر إلى عملية اعادة التنظيم المرتبطة بها (41) إذ يحدث تعديل في الهيكل القانوني للمؤسسة دون أن تسبقه أو تتبعه اعادة تنظيم تنعكس على هيكلها الفني أو الاداري بما قد يمس بظروف العمل أو حجم وقوة العمل بها ، كما أنه حتى يكون الإنهاء مشروعاً في حالة ارتباطه بتعديل هيكلية للمنشأة أن يخلو من التحايل على النص القانوني المستمد من روح المادة L 122/12 (42) .

## 2/ المطلب الثاني

### الحماية القانونية لحق العمل

من آثار الخصوصية انتقال المشروع أو المؤسسة الاقتصادية من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص ، وعملية الانتقال هذه لها انعكاساتها على اليد العاملة بما يعطى لصاحب العمل الجديد اليات قانونية تمكنه من الاستغناء عن بعض العمال ان لم نقل اغلبهم مما يعد إنهاء لعلاقات العمل الذي هو بدون شك مضر بالعمال (43) لذلك وجب المحافظة على الطبقة العمالية في ظل التحولات الجديدة لأجل المحافظة قدر الامكان على التوازن الاقتصادي والاجتماعي نظرا لأهمية استقرار علاقات العمل في المجتمع إذ تبنى عليه القوانين والتشريعات العمالية الجديدة، هذا من جهة ومن جهة ثانية حتى نتمكن من حماية حقوق العمال في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة .

إلا أنه لتبيان طريقة هذه الحماية وكيفيةها لآبد من التفريق بين نوعين من عقود العمل : النوع الأول/ العقود محددة المدة : فإذا كان عقد العمل محدد المدة فإنه لا يتأثر بانتقال ملكية المؤسسة للمالك الجديد على اعتبار أن العامل محكوم بمدة عقده وبالتالي فإن الخلف ملتزم بما التزم به المالك السابق تجاه العامل وينتهي عقد العمل إنتهاء مدته، أو إنتهى العمل الذي أبرم العقد من أجله ، وفي حالة استمرار سكوت الطرفين رغم إنقضاء مدته اعتبر ذلك منهما تجديدا للعقد لمدة غير محددة ، وهو ماذهب اليه المشرع الجزائري أيضا في المادة 12 من القانون 11/90 .

النوع الثاني : أما إذا كان عقد العمل غير محدد المدة ، وعند إعمال القواعد العامة فإن هذا العقد يعتبر منتهيا بمجرد انتقال المشروع للمالك الجديد الذي يعتبر أجنبيا عن العقد ، واستبقاءه يعتبر إبراما جديدا للعقد (44) .

أما عند اعمال قانون العمل فالأمر يختلف إذ تبقى علاقة العمل قائمة مهما تبدلت صفة المشروع أو تسميته أو مالكة فعلاقة العمل تبقى قائمة وهذا ما ذهب إليه المشرع الجزائري في بقاء علاقة العمل قائمة (المادة 26 من المرسوم رقم 302/82) (44)، وهو ما ذهب إليه ايضا المشرع المصري في القانون رقم 12 لسنة 2003 إذ نصت المادة التاسعة منه على ذلك ، ومن ثمة تستمر عقود العاملين في المؤسسات القائمة أثناء تحويل ملكية هذه المؤسسات للقطاع الخاص في مواجهة صاحب العمل الجديد عن طريق الخصوصية ، سواء كان ذلك عن طريق الإندماج أو البيع بالمزاد العلني أو بيع الدولة لأصول الشركات التابعة لها للقطاع الخاص أو تصفيتها بسبب الخسائر اللاحقة بها ثم بيعها بعد ذلك فينتج هذا العمل القانوني أثره (45) .

### الخلاصة :

نخلص مما سبق تقديمه من خلال هذا المقال ان الخصوصية ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية تلجأ لها الدول – خاصة الدول النامية – كسياسة إقتصادية يمكنها جني بعض الأموال لإنعاش ميزانيتها بعد فشل القطاع العام الذي كان مملوكا لها في الإقلاع الاقتصادي أو احداث طفرة نوعية في ذلك

الاقتصاد وإما بسبب سوء التسيير أو سبب قلة الموارد المالية التي لها علاقة بتمويل تلك الشركات و المؤسسات التابعة للقطاع العام .

كما أنه من أسباب الخصوصية أيضا والمعتبرة سياسياً ضغط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على تلك الدول واشتراط تمويلها بالتخلي عن سياساتها الإجتماعية وكحل لذلك خصوصاً مؤسساتها وجعل القطاع الخاص يحل محل القطاع العام في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني ومع وجود بعض الفائدة في هذه الإجراءات تجنيهاً تلك الدول إلا أن إتباع سياسة الخصوصية دون دراسة وتخطيط مسبقين يعرض المجتمعات إلى البطالة داخلها ويعقد الأمور أكثر من الناحية الإجتماعية والإقتصادية كما أفرزته عمليات الخصوصية في كثير من الدول ومنها الجزائر إلى غلق المؤسسات أو بيع بعضها وتسريح الآلاف العمال وتعريضهم للبطالة وفي أحسن الشروط تعريضهم للبطالة المقنعة عند تسريح آلاف العمال واحالتهم على التقاعد المسبق أي قبل بلوغهم السن القانونية للتقاعد، وكحماية لهم اصدرت السلطات العمومية تشريعاً يتمثل في المرسوم التشريعي 10/94 المؤرخ في 26/05/1994 المتعلق بالتقاعد المسبق، والتأمين على البطالة الذي يضمنه المرسوم التشريعي 11/94 المؤرخ في 26/05/1994 لفائدة العمال الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، ويقصد بذلك المشروع تسريحهم لسبب إقتصادي نتيجة غلق المؤسسة أو بيعها أو خصصتها بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً .

#### الهوامش:

- (1) د. جيهان محمد الحفناوي. تجربة مصر والدول الرائدة في مجال الخصخصة دار النهضة العربية مصر 1998 ص 37 .
- (2) -د. جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير. أثر الخصخصة على العلاقات الناشئة عن عقد العمل دار الكتب القانونية – مصر المحلة الكبرى 2008 ص 2.1 .
- (3) - حبش محمد حبش. الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان 2011 ص 09 .
- (4) - حبش محمد حبش المرجع السابق ص 12 .
- (5) - د. محمد خالد المسار العمالي الجديد والقرن الواحد والعشرين الطبعة الأولى دار المعارف 1998 ص 14 .
- (6) - جمال محمود الكردي: النظم القانونية للخصخصة في القانون المقارن والقانون الدولي الخاص دكتوراه في القانون- جامعة تولوز فرنسا دار النهضة العربية الطبعة الأولى ص 8 ، 9 .
- (7) - عطا الله بوحميده: التسريح لسبب إقتصادي (مفهومه، آثاره، إجراءاته) ديوان المطبوعات الجامعية 2009 ص 66 .
- (8) - حبش محمد حبش المرجع السابق ص 23 .
- (9) - عطا الله بوحميده المرجع السابق ص 66 .
- (10) - جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير: المرجع السابق ص 12-13 .
- (11) - حبش محمد حبش المرجع السابق ص 27، 26 .
- (12) - د. محمد فاضل الربيعي: الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية مكتبة مديولي القاهرة طبعة 2004 ص 125، 126 .
- (13) - د. أحمد السيد: الخصخصة ودورها في تنمية وتطوير الأنظمة الإقتصادية المعاصرة- دار طلاس سنة 2006 ص 19، 20 .
- (14) - د. خلاف عبد الجابر، خلاف: ندوة التحولات الاقتصادية وأثرها على علاقات العمل، مركز علاقات العمل بكلية الحقوق – جامعة القاهرة 1996 ص 06 .
- (15) - عطا الله بوحميده المرجع السابق ص 69 .

- (16)- ANDREF (W) (LES ENTREPRISES PUBLIQUES UNIVERSITE UES-SCIENCES-SOCIALES DE GRENOBLE, COURS DES SCIENCES ECONOMIQUES 1985.P.23.
- (17)- د.جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير ، أثر الخصخصة على علاقة العمل – دراسة مقارنة بين القانونين الفرنسي والمصري – دار النهضة العربية 2006 ص 23 .
- (18)- د.جمال أبو الفتوح محمد أبو الخير المرجع السابق ص، 2524 .
- (19)- CE . ASS : 24/11/1978 – SYNDICAT NATIONAL DU PERSONNEL L'ENERGIE – ATOMIQUE ; - CE ASS : 24/11/1978 , SIEUR – SCHWARTZ – ET- EUTRE CONCL . NOT – LATOUNERIE . A.J.D.A. .
- أورده د.جمال أبو الفتوح المرجع السابق ص34-35 . MARS 1979.P. 42
- (20)- DELION ( A.G) LA NOTION – D'ENTREPRISE – PUBLIQUE A.J.D.A AVRIL 1979.P.3 .
- (21)- DECRET DU 12/07/1979 .MODIFIANT. LE DECRET DU 04/03/1976 . PORTANT-APROBATION- DES-STATUS DE LA COMPAGNIE- GENERAL- DES – MATIERES NUCLEARES .
- (22)- CE-ASS - 26 MARS 1982 – SYNDICAT NATIONAL DU PERSONNEL DE L'ENERGIE – ATOMIQUE CEDT.R.D.I 1982 P 1716
- أورد د. جمال أبو الفتوح المرجع السابق ص 36 .
- (23) LE PROJET DE LOI N° 1193 DEPOSE SUR LE BURE AU DE L'ASSEMBLEE – NATIONAL LE 28.OCTOBRE 1982 .
- (24)- JUYON (X) LES PREVATISATION EN – FRANCE NANTES 1995.P47 .
- (25)- د.عبد الحميد براهيمى(حصة متلفزة لقناة MBC قدمت يوم الجمعة -13 جوان 1997 س 6 مساء أورده الدكتور .عطاالله بوحميده المرجع السابق 68 .
- (26)- RAPP(L) LE SECTEUR – PUBLIC – FRANÇAIS ENTRE NATIONALISATION ET PREVATISATION – A.J.D. N°5 1987.P 319 .
- (27)-محمود محمد الدامرداش : الخصخصة كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية لقطاع الأعمال العام – رسالة دكتوراه،كلية الحقوق –جامعة القاهرة فرع بني سويف 1999 ص 27 وما بعدها .
- (28)- الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 6 أوت 1995 يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية ج-ر عدد48.
- (29)- د.عبد الله بوحמיד المرجع السابق ص 68-69 .
- (30)-د.مصطفى رشدي شيحة :النظرية العامة للنشاط الدولي المالي-الدار الجامعية بيروت 1993-ص262 .
- (31)-د. أحمد ماهر: دليل المدير في الخصخصة نشر الدار الجامعة 2003ص27-28 .
- (32)- أوردت المادة 2 من الأمر الذكور على سبيل الحصر ثماني عشرة نوعا من المؤسسات المعنية بالخصوصية حسب أنشطتها .
- (33)- حبش محمد حبش : المرجع السابق ص 31 .
- (34)-د. رياض الأبرش :الخصخصة –النظرية الواقع دار الفكر طبعة 2004 ص 32-40 .
- (35)- لقد استخدمت هذه الطريقة نسبة 51/49 المعروفة"بالسهم الذهبي" في انكترال-اليابان-فرنسا وقامت اليابان لأسباب سياسية بخصوصية السكك الحديدية بعد تعرضها لانعقادات شديدة من قبل الجمهور بسبب تندي الخدمة.أورده حبش محمد حبش المرجع السابق ص 32 .

- (36)- الحسن محمد محمد سباق: أثر الخصصة على حقوق العمال – رسالة دكتوراه جامعة أسيوط 2006 ص 232 .
- (37)- د.محمود سلامة جبر: الحماية الدستورية للحقوق الأساسية في العمل دراسة مقارنة بدون دار نشر 2005 ص 17 .
- (38)- د.حسن عبد الرحمان قدوس: إنهاء علاقة العمل لأسباب اقتصادية مكتبة الجلاء بالمنصورة جمهورية مصر العربية 2010 ص 200
- (39)- د.فتحي عبد الرحيم: مبادئ قانون العمل و التأمينات الاجتماعية ص 200 أورده الحسن محمد محمد سباق المرجع السابق ص 655 .
- (40)- المادة L 122/12 من قانون العمل الفرنسي تنص على بقاء علاقة العمل القائمة حتى بعد تغير مالكيها.
- (41)- د. عبد الرحمان قدوس المرجع السابق ص 118
- (42)- CON.D'ETAT. 21/MARS 1986 SOMM – DR.DU TRAVAIL N°73  
أورده حسن عبد الرزاق قدوس المرجع السابق ص 118 . P.1144 .
- (43)- د.جمال زكي عقد العمل في القانون المصري الطبعة الثانية الهيئة المصرية للكتاب 1982 ص 839 .
- (44)- د.محمد محسن نجاز: الضمانات القانونية للعاملين في ضوء الخصخصة مكتبة دار الشعاع طبعة 2002 ص 26 .
- (45)- د. خليل أحمد حسن قدارة : أثر العقد بالنسبة للحلف الخاص وفقا لأحكام القانون المدني المصري ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة 1982 ص 358 .